



الثلاثاء 19 فبراير 2013 12:02 م

د/ حلمي القاعود

لا يستحيي أفراد "الحظيرة الثقافية" في أحاديثهم وتصريحاتهم من التناول على الشعب المصري المسلم، حين يجاهرون علناً وعلى رؤوس الأشهاد أنهم يقفون ضد إسلامه ودينه وعقيدته، وأنهم قادرون على حرمانه من مؤسساته التي يملكها وينفق عليها من عرقه وكدحه ودموعه أحياناً، ويشعرون أنه لا قيمة له في اتخاذ قراره المستقل والتعبير عن نفسه وعن آماله وطموحاته

قبل حين قال رئيس ما يُسمى "المجلس الأعلى للثقافة": لن أسمح بـ"تدوين الفن" ولا "أسلمة" الأدب! وتبحث عن القوة التي تقف خلف هذا المسئول ليلقي بتصريح مثل هذا التصريح فلا تعرف! وتحاول أن تفهم الدافع إلى مثل هذا التصريح المنافي لأبسط حقوق الشعب المصري المسلم فلا تفهم! الذي تعرفه وتفهمه هو إصرار السادة الذين يسكنون "حظيرة الثقافة" على إخراج الشعب المصري من عقيدته وإيمانه وإسلامه لحساب الفكر العلماني

وقبل فترة قصيرة أدلى موظف آخر في المجلس المذكور بتصريح مشابه، حيث ذكر أن قيادات وزارة الثقافة ستقف ضد أي محاولة لفرض "وزير إخواني" على وزارة الثقافة، وهدد بالإضراب عن العمل والتظاهر ضد أية محاولة لـ"أخونة الوزارة" قائلاً: إن أي محاولة لأخونة الدولة هي محاولة لاغتصاب مصر، ولن يسكت عليها أحد!

وهذا كلام يبدو أن صاحبه يملك من القوة ما يفوق إرادة الشعب المصري كله ومؤسساته المنتخبة ورئيسه الذي جاء في تصويت عرفه العالم أجمع -ولم يأت صدفة أو على ظهر دبابة- ولكن موظف الحظيرة يؤكد أن ما يُسمى قيادات الوزارة ستقف ضد تعيين "وزير إخواني" لوزارة الثقافة!

وإني أسأل الموظف المحترم: من الذي يعين الوزراء؟! هل هو المجلس الأعلى أو موظفو "الحظيرة"؟! وهل "الوزير الإخواني" مصري أم "صهيوني"؟! ثم ما هي جريمة "الوزير الإخواني" الذي يمكن أن يتولى وزارة الثقافة؟! هل لأنه مسلم يحفظ القرآن، ويفهم الحديث الشريف، ويلتزم بأخلاق الإسلام؛ فلا يسرق ولا يفسد ولا يروج لقيم معادية للفطرة الإنسانية؟!!

ثم ما معنى الإضراب عن العمل والتظاهر؛ لأن السلطة تختار لوزارة الثقافة وزيراً مسلماً، وليس وزيراً شيعياً أو انتهازياً أو ناصرياً أو ليبرالياً أو موائياً للغرب الاستعماري؟!!

الذي أعرفه أن معظم قيادات وزارة الثقافة موالية للنظام السابق؛ جاءت بمعرفته، واستمرت في مناصبها بناءً على رضا الأمن، ومعظمها منقوع في بئر الفساد، ومُعَادٍ صريح أو مقنع للفكرة الإسلامية، ويكفي أن الوزير الذي أعلن استقالته قبل أيام هو من صناعة النظام البائد الفاسد، الذي كان يعادي الإسلام صراحة ويعتقل أتباعه وعلماءه وأنصاره ويلقي بهم وراء الأسوار بلا رحمة ولا شفقة، ثم إنه -أي الوزير- حريص على إرضاء الشيوعيين والناصرين وأنصار النظام السابق، مع أنه أزهرى النشأة والتعليم، ويعلم جيداً؛ ماذا يعنى الإسلام في مواجهة العلمانية والعلمانيين!

إن مصطلح "الأخونة" لا يعيب المسلمين ولا المنتمين إلى الإخوان، وإذا كان الانتماء إلى الإسلام يعني "الأخونة" فمرحباً بها في كل وقت وحين! ثم إن التيار الإسلامي قد فاز في الانتخابات التشريعية بالأغلبية، ومن حقه أن "يؤدّب" السلطة، وأن يأتي بالإسلاميين الذين ينفذون برنامجه أو مشروعه الحضاري، ومن ضمنه وزير الثقافة ووزارتها التي يجب تطهيرها من الفساد المزمن والفاستدين المعقرين، وينبغي أن يوضع على رأسها وزير يخشى ربه ويحرص على الثقافة الإسلامية التي أهدرتها "الحظيرة" وأزربت بها، وأحلت مكانها الفكر "العلماني"، وخاصة فرعه "الماركسي".

الغريب أن الموظف المذكور يصف مشاركة الإسلاميين بأنها "أخونة" للدولة، وأنها محاولة لاغتصاب مصر، ولن يسكت عليها أحد! ومرة أخرى هل جاء الإسلاميون على ظهر دبابة واغتصبوا نظام الحكم كما فعل العلمانيون منذ ستين عامًا؟! ومن الذي فوّض الموظف المذكور ليتكلم باسم مصر التي لن تسكت على مشاركة الإسلاميين؟!

يفترض في هذا الموظف الذي يرأس لجان المجلس الأعلى أنه يملك حدًا أدنى من المعرفة، ويعلم أن هناك شيئًا اسمه "الديمقراطية" التي تقوم على اختيار الشعب، وأن صندوق الانتخابات يأتي بالأغلبية التي تحكم برجالها وبرنامجه، فإذا نجحت أعاد الناس انتخابها، وإذا أخفقت رفضها واختار منافسيها؛ فكيف لهذا الموظف أن يرى مشاركة الإسلاميين اغتصابًا لمصر؟! من الذي يحاسب هذا الموظف على عدوانه ضد الديمقراطية، وتضليله للناس بتصريحاته الاستبدادية العدوانية؟!

للأسف لم يكتفِ الموظف المذكور بهذا العدوان الصارخ ضد الحرية والديمقراطية، بل يعترف بجريمة نكراء حين يقول لبوابة الأهرام: إنه جرت محاولات من قبل لإضافة أعضاء من الأزهر لتركيبه المجلس الأعلى للثقافة عبر تخصيص "كوتة" لهم، وهو ما وقف المجلس ضده بقوة؛ حيث إن المجلس يعد أي "محاصرة" على أساس تمثيل ديني أو طائفي يشكل خطورة كبيرة على المجتمع! فهل وجود علماء أو أدباء من الأزهر الشريف تعد "محاصرة" دينية وطائفية؟! طيب قل لي أيها الموظف: ما معنى أن يكون تركيب المجلس الأعلى من الشيوعيين الحكوميين والناصرين الحكوميين والليبراليين الحكوميين؟! هل حلال على هؤلاء حرام على من ينتمون إلى الشعب المصري المسلم؟! هل نسي الموظف أن مصر مسلمة وشعبها كله مسلم بالعقيدة والحضارة، وليس شيوعيًا ولا نصرانيًا ولا ليبراليًا، وأن هؤلاء مجرد مجموعات تربت على حجر النظام البولييسي الفاشي طوال ستين عامًا، ولا تمثل قطاعات حقيقية في الشارع المصري؟!

لا يعترف الموظف المذكور فيما يبدو أن وزارة الثقافة مؤسسة مصرية ملك للشعب المصري بما فيه الإخوان المسلمون والسلفيون والجهاديون والوسطيون والجماعات الإسلامية وغيرهم من الإسلاميين، وليست قاصرة على اليساريين والليبراليين أو "الحضائريين" وحدهم؛ فالشعب المصري المسلم هو الذي يدفع ميزانيتها من دمه وكده، ومن حقه أن يشارك في تسييرها والتخطيط لعملها، ومن ثم فلا يجوز لوزير الثقافة أو رئيس المجلس الأعلى للثقافة، فضلاً عن موظف من موظفيه أن يمنع أغلبية الشعب من المشاركة في حركة الثقافة بدعوى "الأخونة".

ليس من حق أهل "الحظيرة" أن يستمروا في ادعاء ملكية وزارة الثقافة، وأن يتبجحوا بأنهم سيواجهون بحزم دخول من لا يعجبهم إلى المجلس الأعلى للثقافة!

أيها "الحضائريون"! أنتم لا تملكون الوزارة، ويجب على المسؤولين الذين يعينون الوزير أن يقنعوا أهل "الحظيرة" بذلك!